

Distr.
GENERAL

A/51/186
E/1996/80
11 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس العام ال الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي	الجمعية العامة
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦	الدورة الحادية والخمسون
البند ٦ (ج) من جدول الأعمال	البند ٩٨ (ج) من القائمة الأولية*
المسائل الاقتصادية والبيئية: العقد	البيئة والتنمية المستدامة
الدولي للحد من الكوارث الطبيعية	

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام

موجز

استجابة للطلب الذي قدمته الجمعية العامة في قرارها ١١٧/٥٠ ألف، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، يتضمن هذا التقرير معلومات عن تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ويتضمن استعراضاً لاحتياجات الحاسمة لتعزيز القدرات البرنامجية والتنسيقية المتميزة لإطار العمل الدولي فيما يتعلق بالتحديات الاستراتيجية الكبيرة في مجال التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية. ويعرض فرص العمل من أجل تلبية هذه الاحتياجات عن طريق زيادة الاعتراف بالحد من الكوارث الطبيعية بوصفها مسألة شاملة في التنمية المستدامة. ويربط التقرير الحد من الكوارث الطبيعية بنهج الأمم المتحدة المنسق المتعلق بتنفيذ خطط العمل العالمية في سياق التقييم والاستعراض الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١. ويتضمن اقتراحات بشأن هيكل ومحتويات العملية التحضيرية للحدث الخاتمي للعقد الذي سينظم قبل عام ٢٠٠٠.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥ - ١	أولا - مقدمة
٤	٢٤ - ٦	ثانيا - التقدم المحرز في مجال الحد من الكوارث
٨	٣٥- ٢٥	ثالثا - العملية المتعلقة بوضع البرامج
٨	٢٧ - ٢٥	ألف - الاحتياجات الأساسية
٨	٢٩ - ٢٨	باء - الحدث الختامي للعقد
٩	٣٥ - ٣٠	جيم - العملية التحضيرية
١٠	٧٢ - ٣٦	رابعا - إطار العمل
١٠	٣٧ - ٣٦	ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى
١١	٤٤ - ٣٨	باء - اللجنة العلمية والتقنية
١٢	٤٦ - ٤٥	جيم - فريق الاتصال
١٢	٤٨ - ٤٧	DAL - اللجان الوطنية
١٣	٥٢ - ٤٩	هاء - اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات
١٣	٥٦ - ٥٣	واو - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
١٤	٦٢ - ٥٧	ذاي - أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
١٥	٦٥ - ٦٣	حاء - الصندوق الاستئماني للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
١٦	٧٢ - ٦٦	طاء - الصلات المواضيعية والتنفيذية
١٨	٧٥ - ٧٣	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

- ١ - منذ أن أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بذلت جهود دولية متضاغفة من أجل تخفيف آثار الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة من خلال إطار العمل الدولي للعقد (القرار ٢٣٦/٤٤، المرفق^(١)). وتتضمن استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا، التي اعتمدتها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، اليابان في أيار/مايو ١٩٩٤، والتي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المبادئ الإرشادية كما تتضمن خطة عمل لتحقيق أهداف العقد في المجتمعات المحلية، وعلى الصعد الوطنية والإقليمي والدولي.
- ٢ - وأصبحت مجموعة من الجهات المساهمة من جميع القطاعات المهتمة شركاء في تطبيق مفهوم العقد. وتضمن قرارا الجمعية العامة ٢٢/٤٩ ألف و ٢٠٢٤٩ باء المؤرخان ٢٠٢٤٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والتقرير الأخير الذي يقدم كل سنتين عن أنشطة العقد الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/201-E/1995/74)، والتقرير بشأن قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية (A/50/526)، أمثلة محددة على أنشطة الحد من الكوارث الجاري تنفيذها حول العالم. وأبرز هذان التقريران الحاجة إلى زيادة فعالية التنسيق في نشر وتطبيق المعرفة والإجراءات المتعلقة بالحد من الكوارث.
- ٣ - وأشار التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن المسائل المالية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/50/521)، إلى ضرورة تحسين الأمان المالي لجميع جوانب العقد وتحقيق التأثر الفعال داخل إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة.
- ٤ - وباعتماد الجمعية العامة القرار ١١٧/٥٠ ألف المؤرخ ٢٠٢٤٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، فإنها قررت تأكيد أهمية تنظيم حدث ختامي للعقد. ومن شأن هذا الحدث أن ييسر الإدماج الكامل لمسألة الحد من الكوارث في التنمية المستدامة وحماية البيئة بحلول عام ٢٠٠٠، وأن يرسم استراتيجية شاملة للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، فإن الحد من الكوارث يتصل ببرامج التدابير الوطنية وبالتعاون الدولي في تنفيذ خطط عمل المؤتمرات المواضيعية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا.
- ٥ - كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحات بشأن كيفية تعزيز القدرة البرنامجية والتنسيقية المتميزة لأمانة العقد حتى تتمكن من تنسيق أنشطة العقد على نحو فعال وتشجيع إدماج الحد من الكوارث الطبيعية في عملية التنمية المستدامة.

ثانيا - التقدم المحرز في مجال الحد من الكوارث

- ٦ - في مطلع هذا العقد، اضططلع المجتمع العلمي الدولي، ضمن إطار العقد بدور قيادي ليبهرن على جدوى الحد المنظم من الكوارث الطبيعية من أجل حماية الموارد الوطنية ومنجزات التنمية. وقامت اللجنة العلمية والتقنية للعقد بتحديد أهداف عملية، لا تزال اليوم على نفس القدر من الصحة التي كانت عليها عندما وضعت في بداية العقد. واستنادا إلى اعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العام بمزايا الحد من الكوارث، يقوم عدد من البلدان بالعمل على تحقيق هذه الأهداف عن طريق ما يضطلع به من مبادرات خاصة تتعلق بالسياسة وعن طريق تسخير الموارد البشرية والمادية الأساسية. ولا تزال بلدان أخرى بقصد الاعتراف بالخطر الذي تمثله الكوارث الطبيعية ووضع استراتيجيات وقائية بهدف حماية مواردها الوطنية.
- ٧ - وساهمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مساهمة كبيرة بمبادرات هامة تتعلق بالسياسة وبدأت بتنفيذ برامج لتشجيع ممارسات الحد من الكوارث. وأشارت بوجه خاص إلى هذه الأمثلة في تقارير سابقة مقدمة إلى الجمعية العامة. وسيتضمن التقرير العادي الذي يقدم مرة كل ستين بشأن العقد والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، استعراضا شاملا لأنشطة.
- ٨ - سلطت مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في التسعينيات الضوء على ضرورة بناء القدرات الوطنية والمحليية بهدف ترسیخ تدابير الحد من الكوارث في برامج التنمية المستدامة. وأول هذه المؤتمرات، مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، الذي أسفى عن الإطار العالمي للتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١.
- ٩ - ومنذ مؤتمر الريو، والمؤتمر المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بربادوس، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في يوكوهاما عام ١٩٩٤، توالت الالتزامات العالمية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة، ١٩٩٤؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كونهاوغن، ١٩٩٥)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) وأخرها، المؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية في (اسطنبول، حزيران/يونيه ١٩٩٦). ومن النتائج البارزة لمؤتمر يوكوهاما استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما اللتين لا يمكن أن تنفذان على أحسن وجه إلا إذا أدمجتا في تنسيق - تنفيذ خطط العمل للمؤتمرات الدولية الأخرى.
- ١٠ - ووفر الالتزام بالعمل الدولي المتضاد من أجل الحد من الكوارث، حافزا إضافيا على زيادة أهمية الحد من الكوارث. وهناك اعتراف بأن المخاطر الطبيعية تربطها علاقة حقيقة بالظواهر التي هي من فعل الإنسان مثل الظروف التكنولوجية أو الإيكولوجية ذات التأثير السلبي على البيئة. كما تعتبر آثار المخاطر الطبيعية، وتدھور البيئة، والتنمية المستدامة إنما تساهم في التنقلات الجماعية القسرية للسكان.

١١ - واستفادت العملية، بوجه خاص، من التزام البلدان النامية ومشاركتها في العقد وفي المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في يوكوهاما. وكانت البلدان النامية فعالة على كل من الصعيد السياسي من خلال آلية مجموعة الـ ٧٧، ومن خلال المشاركة العملية لجميع قطاعات مجتمعها على الصعد المحلية والوطنية ودون إقليمي. واعترفت مجموعة الـ ٧٧ بأن الحد من الكوارث يمكن أن يقلل من الحاجة إلى الإغاثة في حالات الكوارث ويسمم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

١٢ - كما تعمل التطورات التكنولوجية والتجارية الأخيرة على تشجيع التعجيل بالاعتراف بالحد من الكوارث. وقامت بلدان مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، في إطار العمل في شراكة مع صناعة تكنولوجيا المعلومات، بتحديد إنذارات واتصالات محسنة تتعلق بالمخاطر الطبيعية بوصفها من مجالات الاهتمام ذات الأولوية، وذلك بالاقتران مع فرصة تشاور التكنولوجيا مع البلدان النامية. ونظراً لأن الانجازات السريعة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية وتكنولوجيا المعلومات أصبحت عالمية وأيسر منالاً لجميع الدول الأعضاء بتكاليف معقولة، فإن ذلك سيتيح نشر الخبرة وأفضل الممارسات في مجال الحد من الكوارث في حينها. وفي هذا السياق، يجب تشجيع الجهود المتعددة القطاعات من أجل وضع اتفاقية دولية لتنسيق استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية في تخفيف أثر الكوارث ومواجهتها.

١٣ - وسنورد بعض الأمثلة التي تبيّن مدى حيوية ونطاق المصالح التي تقوم حالياً بإدماج ممارسات التوعية بالكوارث والحد منها في الأنشطة الرئيسية. ويجري حالياً تبادل الخبرات من الكوارث التي حلّت مؤخراً مثل زلزال هاتشين - أواجي الكبير، الذي أصاب كوبى في اليابان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. واستندنا إلى هذه التجربة ومثيلاتها، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مؤخراً على إدراج الحد من الكوارث الطبيعية في البرنامج المشترك للتعاون بين البلدين على أعلى مستوى. وتعهد كلا البلدين بتعزيز الشبكات الدولية لتبادل بيانات الإنذار المبكر بشأن الكوارث الطبيعية وكذلك لتبادل الخبرة التقنية المكتسبة من الدروس المستفادة من مخاطر الزلازل. واتخذت أيضاً اليابان مبادرة مع شركائها في آسيا لتحسين الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتحفيض من أثرها على أساس الدروس المستفادة من زلزال كوبى.

١٤ - ويشكل تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية الأساس المنطقي للجمع بين نطاق واسع من المهن وممثلي إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في مؤتمر منطقة المحيط الهادئ للمخاطر الطبيعية الذي عقد في عام ١٩٩٦ في فانكوفر، كندا. وضم هذا الاجتماع، الذي نظم بالتعاون بين المنظمات الخاصة والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين، مشتركين من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وآسيا، ومنطقة المحيط الهادئ من المهتمين بالأنشطة الفعلية للحد من الكوارث. وهذا مثال هام على الكيفية التي يمكن أن يؤدي التعاون الدولي إلى الجمع بين مقرري السياسة العامة، ومصالح المجتمعات المحلية، والاهتمامات التجارية من أجل تبادل الخبرات في مجال الحد من الكوارث.

١٥ - وعُقدت خلال السنة الماضية اجتماعات مماثلة اشتربت في رعايتها المؤسسات الإقليمية والحكومات في أمريكا الجنوبية، وفي منطقة رابطة الدول المستقلة، وفي منطقة المحيط الهادئ. وستنظم مناسبات أخرى في أوروبا.

١٦ - وعقدت الرابطة الوطنية المسؤولة عن تعزيز شؤون العقد في جنوب أفريقيا مؤتمراً دون إقليمي في آذار/مارس ١٩٩٦. وربط الاجتماع صراحة الحد من الكوارث بأهداف التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى تعزيز الجهود من أجل الحد من الكوارث داخل جنوب أفريقيا، فإن اشتراك مسؤولين من الجنوب الأفريقي بكل كذلك حافزاً على تعزيز العلاقات الإقليمية.

١٧ - وزادت كل من الصين والولايات المتحدة جهودهما لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتخفييف آثار الكوارث. وساعد في كل حالة اعتراف عام بأنه لا يمكن أن يظل اقتصاداً البلدين معرضين بهذا الشكل للخطورة المتزايدة للكوارث الطبيعية.

١٨ - وفي العديد من البلدان يجري، بدعم خارجي في كثير من الحالات، تلبية الاحتياجات التقنية والاحتياجات المتعلقة بالسياسات للحد من الكوارث على الصعيد الوطني، وتشمل الأنشطة الناشئة برامج وطنية لتقدير المخاطر أو إنشاء قدرات مؤسسية لدى هيئة وطنية محددة للتصدي للحد من الكوارث أو إجراء حصر للموارد المهنية المتاحة داخل البلد. غالباً ما تدمج هذه التطورات في التعاون الإقليمي أو الأقليمي، مثل التعاون القائم داخل الاتحاد الأوروبي أو في رابطة الدول المستقلة، أو تنتجه عنه.

١٩ - وقد يكون الأهم من هذا أن عدداً أكبر من البلدان أخذ في تحليل احتياجاته من الموارد البشرية اللازمة للحد من الكوارث واتخاذ تدابير لتقديم التعليم والتدريب اللازمين. وقد بيّنت برامج التدريب على إدارة الكوارث الذي تشتهر في تنفيذه إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكيفية التي يمكن بها الاستثمار الفعال من حيث التكلفة للموارد في تهيئة قدرات تحليل المخاطر واتقائها أن يؤدي إلى الشروع في برامج يتم إدماجها في التخطيط الوطني.

٢٠ - وفي القطاع الخاص، يتزايد إدراك المؤسسات المحلية الصغيرة والشركات الدولية الكبيرة، على السواء، لضرورة تقليل سرعة تأثيرها بالكوارث الطبيعية. وتقوم بشكل متزايد بوضع تدابير مضادة لضمان استمرارية أعمالها التجارية. وفي بعض البلدان، حدّدت الشركات الهندسية توسيع الأسواق بوصفه عنصراً يدخل في تقدير المخاطر وفي تكنولوجيا مراقبة الأرض وفي إدارة المخاطر. غالباً ما يتحقق ذلك نتيجة لتقييمات الأثر البيئي والحوالى بين القطاعين العام والخاص.

٢١ - وقد قامت شركات دولية كبيرة لإعادة التأمين بحملات إعلانية موجهة إلى الهيئات التي تضع السياسات العامة وإلى المستثمرين الخواص على السواء لتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بفوائد تخفيف آثار

الكوارث. وبالمثل فقد زادت أنشطة الوكالات المحلية للتأمين في إدارة المخاطر عن طريق تقديم مشورة إلى المجتمعات عن كيفية حماية المنازل من أضرار الأعاصير أو الفيضانات. وفي أماكن أخرى، توحد شركات التأمين جهودها مع المسؤولين العموميين لزيادة التركيز على أوجه الضعف الاجتماعية والمادية للمستوطنات البشرية وللاستثمار في الهياكل الأساسية عند وضع تشريع بشأن تحطيط استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والحماية البيئية. وقد عقد في فلاديفوستك، الاتحاد الروسي، في عام ١٩٩٦ مؤتمر دولي، بإشراف العقد، لمعالجة مسألة التأمين وتحفيظ آثار الكوارث.

٢٢ - ولم يكن التقدم المحرز حتى الآن متماثلاً أو ثابتاً في أرجاء العالم. غير أنه ينبغي في المرحلة الحالية من العقد تقدير من التنوع والتعدد المتزايدين للمبادرات المبذولة في ميدان الحد من الكوارث والاستفادة منها. والكثير من هذه المبادرات ينشأ، وينفذ، خارج أنشطة الأمم المتحدة. غير أن هذه المبادرات تأتي نتيجة غير مباشرة للدور التشجيعي الذي ما فتئت منظومة الأمم المتحدة تضطلع به في تعليم هذه التطورات. ومن الواضح أن هناك زيادة ملحوظة في إدراك الأهمية التي توليه جميع القطاعات المعنية للحد من الكوارث مع التركيز بشكل خاص في مجال القطاع الخاص. وهذا يشير إلى أن نجاح العقد سيتوقف في النهاية، إلى حد كبير، على الإجراءات والالتزامات التي يتبعها الشركاء الدوليون والوطنيون والشركاء في المجتمعات المحلية القائمة خارج نطاق الأمم المتحدة. ومع دخول العقد عامه الثامن في سنة ١٩٩٧ سيصبح من الضروري تعزيز هذه المصالح بمزيد من القوة. ويوفر الحدث الخاتمي للعقد، وخاصة العملية المؤدية إليه الآلية اللازمة لتحقيق ذلك.

٢٣ - وتقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في ضمان استمرار الزخم الذي أدى إلى تعزيز الحد من الكوارث الطبيعية في العالم. وينبغي ألا يصبح أثر المبادرات الفردية محدوداً نتيجة لعزلة المعارف الفنية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تشجع تبادل المعلومات لتعزيز التعليم والتدريب ونقل المعرفة الفنية والتكنولوجيا.

٢٤ - ولقد حان الوقت لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن في مجال الحد من الكوارث الطبيعية وربطها ربطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة التي تشكل مع بعضها عناصر يعزز بعضها بعضاً لتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار العقد أنشأت الأمم المتحدة آلية لتدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.

ثالثا - العملية المتعلقة بوضع البرامج

ألف - الاحتياجات الأساسية

٢٥ - لقد حدد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية وضع استراتيجية شاملة وفعالة للحد من الكوارث بعد العقد وفي القرن الحادي والعشرين بأنه الاحتياج الأساسي اللازم للسنوات المتبقية من العقد. ويتعين أن يبدأ الآن اتخاذ إجراءات في هذا الصدد بطريقة منسقة ومنظمة. وكما ورد في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن العقد، يتعين أن تتضمن هذه الاستراتيجية جوانب فنية وتنظيمية. وينبغي أن تظهر الاستراتيجية كنتيجة لعملية قائمة على مشاركة تامة من جميع القطاعات المعنية. وينبغي تلبية الحاجة الأساسية لتحقيق التعزيز المؤسسي والمتمثلة في تحديد المنظمات الرئيسية المتعاونة وأو الراعية المشتركة حاليا في مختلف جوانب تنفيذ الحد من الكوارث في أرجاء العالم وإشراكها مشاركة فعالة في هذا المجال. ويوفر إطار العمل الدولي الحالي للعقد الأساس الأولي للمضي في ذلك.

٢٦ - وينبغي تحديد الخيارات المتعلقة بأشكال التنظيم التي تتبع في المستقبل بعد انتهاء العقد. وقد تشمل هذه المهام على إنشاء مرفق خاص مناسب. والاحتمالات الممكنة تشمل إنشاء منظمة غير حكومية دولية، أو مؤسسة تعهد بها الحكومات الوطنية وغيرها من الهيئات المعنية، أو مركز خبرة يحظى باعتراف دولي وتشرف عليه إحدى الجامعات أو المؤسسة التقنية. ويتعين أن تأخذ الخيارات في الاعتبار الاهتمامات والمسؤوليات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية.

٢٧ - ويجب أن يشجع العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية جميع هذه المبادرات وأن يقيّم إمكانياتها خلال العملية المؤدية للحدث الختامي في العقد. وستدرس أمانة العقد هذه الاحتمالات على وجه السرعة.

باء - الحدث الختامي للعقد

٢٨ - يوفر بالفعل قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٢ ألف آية لبدء عملية التنسيق الدولي لإجراء تقييم لنجاح العقد وللخيارات المتعلقة بأشطحة الحد المستمر من الكوارث في المستقبل. فقد قررت الجمعية العامة، بموجب ذلك القرار، أن تعقد قبل سنة ٢٠٠٠ حدثا ختانيا لإجراء استعراض شامل لمنجزات العقد ووضع معايير لاستراتيجية يكون من شأنها أن تجعل أنشطة الحد من الكوارث تستمر في القرن الحادي والعشرين. وقد تأكّد هذا القرار، وتبلور بقدر أكبر، خلال الدورة الخمسين للجمعية باعتماد القرار ٥٠/١١٧ الذي أشارت فيه الجمعية إلى ضرورة عقد اجتماعات قطاعية وشاملة لعدة قطاعات بغية تسهيل إدماج الحد من الكوارث إدماجا تاما في الجهود الفنية من أجل التنمية المستدامة والحماية البيئية بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٩ - وسيكون الحدث الختامي للعقد تتويجه للعملية التي بدأت بالمرحلة التحضيرية للعقد في عام ١٩٨٧ وقد تصور القطاع العلمي فكرة العقد وتبنته منظومة الأمم المتحدة، كمفهوم وآلية، داخل الأنشطة الإنسانية والإنمائية. كما قامت بتطبيقه الكيانات خارج منظومة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك فإن الحدث الختامي للعقد في حد ذاته، والعملية المؤدية إليه، سيشكلان، من ناحية، جزءاً لا يتجزأ من العمل الرسمي للأمم المتحدة وسيعتمدان أيضاً على قطاعات خارج الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الحدث الختامي للعقد والعملية التحضيرية المؤدية إليه مثمرين وفعالين من حيث التكلفة.

جيم - العملية التحضيرية

٣٠ - سيعقد الحدث الختامي للعقد بإشراف الأمم المتحدة. سيستند هيكل الحدث الختامي، ويشمل الأنشطة التحضيرية، إلى التجربة الناجحة لمؤتمر يوكوهاما الذي اتبع نهجاً متعدد التخصصات لضمان اشتراك جميع قطاعات المجتمع المعنية وتجميدها في إطار العمل الدولي للعقد.

٣١ - والعملية المؤدية إلى الحدث الختامي ستبنى حول لجنة تحضيرية ذات تكوين إقليمي منصف. وستقوم تلك اللجنة بوضع جدول أعمال الحدث الختامي، وتحديد إطار الاشتراك فيه والنتيجة المرجوة منه، وتقديم اقتراحات للمتابعة في القرن الحادي والعشرين. وستنظم اللجنة التحضيرية اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات تعقد في جنيف في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩ إذا اقتضى الأمر ذلك. وسيأخذ العمل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية في الحسبان أعمال اللجان المنبثقة عن العقد ونتائج الأنشطة التحضيرية الإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة وذلك حسب الاقتضاء.

٣٢ - وإلى جانب العملية التحضيرية الرسمية، ستجري الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأحداث التي تتناول موضوع في هذا المجال أو الأحداث الإقليمية المعقدة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة بحيث تشمل الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو الندوات أو المؤتمرات التي لها صلة بالحد من الكوارث الطبيعية.

٣٣ - وقامت الجمعية العامة في القرار ١١٧/٥٠ بتسمية أمانة العقد بوصفها الأمانة الفنية للإعداد للحدث الختامي للعقد. ولتنفيذ هذه المهمة والأنشطة الموازية المتوقعة، ستشارك أمانة العقد جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وستعتمد على دعم المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات. وفي إطار العملية التحضيرية الرسمية، سيولى اهتمام خاص للتنسيق الفعال بين جميع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة عن طريق اللجنة التوجيهية للعقد المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل.

٣٤ - ومن ناحية الموضوع، ستنظم العملية التحضيرية بحيث تدور حول مقاصد العقد وهدفه العام، حسبما ورد في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ الذي أعلن مولد العقد. وستأخذ العملية في الحسبان نتائج

المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٤ واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما الناتجة عنه، كما أنها ستأخذ في الحسبان خطط العمل ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بعواقب الكوارث الطبيعية وبالحاجة إلى ابقاء الكوارث والتأهب لها وتحفيض آثارها.

٣٥ - وتشمل مجالات الاهتمام الرئيسية، أولاً، تحليل وتقليل التأثير بالمخاطر الطبيعية عن طريق الحد من الكوارث الطبيعية بما في ذلك وضع منهجيات سليمة لتقدير الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث الطبيعية ومدى فعالية الإجراءات الوقائية من حيث التكلفة. وينطوي مجال هام آخر على تحسين قدرات منظومة الأمم المتحدة والكيانات المعنية الأخرى في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية وهو المجال الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين القدرات المتعلقة بإدارة المعلومات والاتصالات. ويشكل إنشاء شبكة منظمة للقدرات بين جميع قطاعات إطار العمل الدولي للعقد جانباً هاماً على وجه الخصوص بالنسبة لكل عضو أو لكل مؤسسة في المحافل العلمية والتقنية. ويعتمد إنشاء هذه الشبكات على إقامة قدرة مستمرة لتبادل المعلومات داخل إطار العمل لجمع معلومات عن أفضل الممارسات في مجال الحد من الكوارث الطبيعية ونشر هذه الممارسات. وسيستمر تشجيع الحد من الكوارث الطبيعية والتوعية به بحيث يشمل إصدار منشورات خاصة وتطبيق المعرفة العلمية والتقنية في مجال التعليم والتدريب تطبيقاً فعالاً على أساس تعدد التخصصات. وأخيراً فإن إدماج الحد من الكوارث في التخطيط الوطني، بمشاركة تامة من السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المعروضة للمخاطر يمثل تحدياً خطيراً للتنفيذ الناجح للعقد.

رابعاً - إطار العمل

ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى

٣٦ - أعدت أمانة العقد اقتراحاً محدداً بإنشاء مجلس خاص جديد رفع المستوى في عام ١٩٩٧ بما يتمشى مع توصيات قرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٢٢. ويتوقع الاقتراح أن يضم المجلس من خمسة إلى عشر أفراد ذوي شهرة دولية يمثلون جميع أقاليم العالم، ويستطيعون التأثير على مبادرات التمويل الرفيعة المستوى والالتزام السياسي المستدام على نطاق عالمي. وسوف تقدم الخدمات للمجلس، بعد تنقيح الاقتراح بإنشائه، بتآزر وثيق مع القدرات العلمية والتقنية للجنة العلمية والتقنية. وترتبط فعالية المجلس الخاص الرفيع المستوى بعد إعادة تشكيله ارتباطاً وثيقاً بالدعوة إلى الحد من الكوارث الطبيعية ضمن سياق التنمية المستدامة. كما أنها تعتمد على الطابع التشغيلي المستمر للمكونات الأخرى لإطار العمل الدولي للعقد، لا سيما أمانته بإدارة الشؤون الإنسانية.

٣٧ - وتعتبر اللجان الوطنية النشطة والعاملة شرطاً أساسياً مسبقاً لإعادة تشكيل المجلس الخاص الرفيع المستوى تشكيلياً له مصداقيته وجدواه من أجل دعم الدور المستهدف الذي سيقوم به أعضاء المجلس في المجال السياسي ومجال الدعوة في المستقبل.

باء - اللجنة العلمية والتقنية

٣٨ - عقدت اللجنة العلمية والتقنية دورتها السابعة في موسكو في آذار/مارس ١٩٩٦ بدعوة من وزارة حالات الطوارئ والدفاع المدني بالاتحاد الروسي وبدعم مالي منها. ومع اكتمال التناوب الثاني لأعضاء اللجنة، انضم ثمانية أعضاء جدد إليها في دورتها السابعة.

٣٩ - وفي الدورة السابعة أصدر أعضاء اللجنة بياناً لفت اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى أهمية الحد من الكوارث ضمن بعد التنمية وإلى ضرورة توفير موارد كافية ضمن سياق التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب البيان عن القلق إزاء استمرار عدم توفر الأموال لأمامنة العقد.

٤٠ - و عملاً بالممارسة السابقة، باشرت اللجنة العلمية والتقنية مناقشة الاحتياجات البرنامجية في المستقبل لثلاثة مجالات رئيسية من النشاط. أولاً: يقدم التدريب والبحث والتطبيق العملي لتدابير الحد من الكوارث إطاراً مرجعياً لتحديد سبل إيصال ما هو متوفّر من معرفة وخبرة إلى جمهور أوسع من المنفذين المحتملين. واستشهد بالشراكات التنظيمية القائمة بين المؤسسات التقنية والأكاديمية، وبين وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية على أساس إقليمي كآلية مناسبة من أجل التدريب والبحث في مجال الكوارث.

٤١ - والمجال الثاني لتركيز اللجنة هو الحالة الراهنة للمبادرات البرنامجية للعقد في ميدان شبكات المعلومات ونظم إدارة البيانات. وشمل الاستعراض الفرض الحالية والاعتبارات في المستقبل لتطبيق تكنولوجيات الاتصالات والفضاء والاستشعار عن بعد من أجل ممارسات مستدامة للحد من الكوارث. كما تدعم هذه التكنولوجيات نشر المعلومات عن الإنذار المبكر وتنمية قدراته، على حد سواء. وسيكون هذا موضوع تقرير يُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في عام ١٩٩٧، استجابة لقرارها ١١٧/٥٠ باء.

٤٢ - والمجال الثالث للاهتمام هو استمرار الاستفادة من المشاريع الإيضاحية للعقد ودورها في مجال نقل المعرفة والخبرة المكتسبة حديثاً. وقد اضطاعت أمانة العقد باستعراض المشاريع الإيضاحية القائمة لتسلیط الأضواء على الأنشطة التي قد تكون مفيدة خاصة في توسيع نطاق استخدام العملي لتقنيات الحد من الكوارث. ويمكن الحصول على تقرير اللجنة العلمية والتقنية عن دورتها السابعة من أمانة العقد^(١).

٤٣ - وبينما كان أعضاء اللجنة العلمية والتقنية يسعون إلى المشاركة بصورة مباشرة بقدر أكبر في المسائل القطاعية والجغرافية على حد سواء وإيلاء الاهتمام للتطبيق العملي لتدابير الحد من الكوارث، أنشأوا أفرقة عاملة من أجل تقديم حافز إضافي لمجالات النشاط التالية: التدريب، والمشاريع الإرشادية، وإدارة الاتصالات والمعلومات، ونظم الإنذار المبكر، وجوانب التخطيط الاقتصادي والوقائي.

٤٤ - ووافقت اللجنة على أن ينصب تركيز دورتها المقبلة على العملية الختامية للعقد وأهمية جوانب التخطيط الاقتصادي والوقائي للحد من الكوارث. كما سيجري في الاجتماع المسبق للجنة، الذي سوف تستضيفه اليونسكو في باريس في نهاية عام ١٩٩٦ بمشاركة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات، بحث العلاقات بين اللجنتين ودور كل منهما في عملية الانتقال إلى فترة ما بعد العقد.

جيم - فريق الاتصال

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الاتصال غير الرسمي المفتوح باب العضوية المؤلف من بلدان ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، المنشأ في جنيف، برئاسة الممثل الدائم لكوريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، العمل كأداة للحوار وإصداء المشورة بشأن جميع المسائل المواضيعية الرئيسية المتصلة بالعقد. واجتمعت المجموعة الرئيسية التي انبثقت عن الفريق وخاصة على فترات منتظمة، مشددة على تعزيز إمكانيات دمج الحد من الكوارث الطبيعية في التنمية المستدامة. وقد تم ذلك عن طريق النظر في نتائج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في أيار/مايو ١٩٩٤ ضمن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة نحو تنفيذ خطط عمل عالمية.

٤٦ - وأشار الفريق إلى المنافع الكامنة لإنشاء آلية مماثلة في نيويورك مع التشديد بوجه خاص على ربط العقد بأعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح بباب العضوية المخصص لخطة التنمية وكفالة المشاركة في عملية استعراض جدول أعمال القرن ٢١. وستقدم هذه الأعمال حافزا إضافيا في مشاركة الدول الأعضاء على النحو الأولي في الأعمال التحضيرية الفنية والتنظيمية للحدث الخاتمي للعقد واشتراكها في ذلك.

دال - اللجان الوطنية

٤٧ - إن مفهوم الوطنية يُمثل العمود الفقري للتنفيذ الناجح لغايات العقد وهدفه الشامل بحلول عام ١٩٩٩. ويجري تنفيذ الأنشطة في إطار التنفيذ الوطني. ويكتسب هذا الاتجاه زخما بإعلان المزيد من السلطات الوطنية والوكالات المحددة عن اتخاذها لمبادرات استراتيجية للتخفيف من آثار الكوارث. والأمر الذي يبعث على التفاؤل هو اهتمام عدد متزايد من الكيانات الوطنية من خلال مشاركتها في برامج اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، حيث أفاد أكثر من ٦٠ بلدا عن أنشطتها في عام ١٩٩٥. واستخدم الكثير من هذه الأنشطة من أجل الشروع في برامج طويلة الأجل عن موضوع "المرأة والطفل - مفتاح الوقاية". وقد برهن المنشور المعد للأطفال وأساتذة المدارس والذي استخدم لترويج الموضوع، أنه وسيلة شعبية بالنسبة للعديد من اللجان الوطنية.

٤٨ - ويعمل بعض اللجان الوطنية بصورة حسنة، ولكن يحتاج الكثير منها إلى مشورة عاجلة ودعم تقني أو تعاوني بشأن كيفية إثارة تقدم بما يتمشى مع استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما. وبينما يطلب المزيد من اللجان الوطنية المساعدة من أمانة العقد في ما يتصل بصياغة استراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية والسعى للحصول على دعم الخبراء، فإن قدرة الأمانة على خدمة اللجان الوطنية بفعالية تُعد عاملًا حاسمًا خلال السنوات الباقية من العقد. ولا بد أن تكون الأمانة قادرة على الاتصال باللجان الوطنية من خلال المراسلات والزيارات والاجتماعات والمؤتمرات. ويقدم كثير من اللجان الوطنية خياراً تنظيمياً للحد من الكوارث على المستوى الوطني فيما بعد عام ٢٠٠٠. ويتعين دمج هذه اللجان دمجاً ثابتاً في التقييم النهائي لنجاح العقد.

هاء - اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات

٤٩ - واصل الفريق العامل التابع للجنة التوجيهية للعقد والمشتركة بين الوكالات توفير منتدى له قيمته لتنسيق تنفيذ برامج العقد. ووضع اجتماع عقده الفريق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إطار العمل والأولويات للنُّهج المشتركة بين الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توجيه الانتباه إلى الحد من الكوارث في مجال إدارة كل من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية.

٥٠ - واتفق الفريق العامل على ضرورة إدامة الاهتمام بقضايا مواضيع رئيسية من استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما. ولقد شارك أعضاء الفريق العامل بنشاط في مبادرة العقد الرامية إلى تحسين التنسيق الدولي لنظم الإنذار المبكر وفي وضع سياسة أساسية بشأن التدريب والتعليم من أجل تطبيق المعرفة العلمية في ممارسة الحد من الكوارث.

٥١ - ويخطط الفريق العامل لعقد دورة رسمية للجنة التوجيهية في نهاية عام ١٩٩٦، من أجل استهلال العملية التحضيرية للحدث الختامي للعقد داخل منظومة الأمم المتحدة. وستقوم اللجنة بوضع خطة عمل ترمي إلى اتخاذ إجراء ملموس خلال السنوات المتبقية من العقد.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الفريق العامل في إعداد تقرير عن الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة. وقادت أمانة العقد والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بوضع التقرير في صيفته النهاية.

واو - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٥٣ - حظيت أمانة العقد بتعاون إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفضلاً عن موضوع الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول

الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن التعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة امتد إلى تصميم مؤشرات للخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وتواصل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام بقضايا الحد من الكوارث، بعد أن وضعت برنامجاً عالمياً من أجل إدماج الإدارة العامة وعلم الكوارث.

٥٤ - ولقد وصلت وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة مشاركتها الفعالة في أنشطة العقد والتشجيع القطاعي لقضايا الحد من الكوارث، بما في ذلك، منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية التابعة لها.

٥٥ - وينبغي التنويه بأهمية الجهود التي تبذل على الصعيد القطري لتطبيق التوعية بالحد من الكوارث والممارسات المتبعة للحد منها في سياق برامج الأمم المتحدة الإنمائية. ولقد كان اهتمام منسقي الأمم المتحدة المقيمين وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين ومشاركتهم حافزاً هاماً لهذه العملية. ويحرى بصورة متزايدة استعمال الآليات المنشأة للتنمية والتنسيق، وعلى سبيل المثال، مذكرة الاستراتيجية القطبية لبحث المزيد من الوعي في جهود التخطيط الإنمائي الوطنية بآثار الكوارث. ويفيد هذا التطور دمج التقييمات الشاملة للمخاطر وخطط التخفيف من أثر الكوارث في عملية التنمية الوطنية.

٥٦ - وينبغي من أجل صياغة الاستراتيجية العالمية للحد من الكوارث الطبيعية للقرن الحادي والعشرين التي دعا إليها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، زيادة تعزيز التعاون بين إطار العمل الدولي للعقد وبرامج التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ووكالاتها ومؤسساتها.

زاي - أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

٥٧ - تنطوي الأنشطة الرئيسية لأمانة العقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ثلاثة مجالات رئيسية. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: أولاً، توفير الخدمات لإطار العمل الدولي. وتعد اللجنة العلمية والتقنية الوسيلة الرئيسية لأمانة العقد من أجل الاتصال بالأوساط العلمية. والمسؤولية الثانية هي الترويج لمفهوم العقد من خلال الإعلام وزيادة التوعية والتدريب، بما في ذلك الترويج النشط للحد من الكوارث. وأخيراً، تواصلت مشاركة الموظفين النشطة في الأنشطة التشريعية والبرنامجه ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وإضافة إلى ذلك، شاركت أمانة العقد في التوجيه والتحليل الاستراتيجيين لإدارة الشؤون الإنسانية، التي يُعد العقد جزءاً لا يتجزأ منها. وهذه الممارسة أعادت التأكيد على أن الحد من الكوارث الطبيعية

والعقد هما من الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الإدارة وأنهما يُساهمان في وضع خطة عمل مفصلة لل فترة ١٩٩٦-١٩٩٧ والاستراتيجية المالية ذات الصلة.

٥٩ - كما واصلت أمانة العقد مشاركتها في المشاريع المواضيعية، بما في ذلك إجراء دراسات عن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والقانونية للكوارث، ومشروع عالمي للتحضر المقاوم للكوارث وتقدير مخاطر الزلازل في المناطق الحضرية.

٦٠ - ولقد كان اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٥ ناجحاً. وتولت الحملة تطوير القدرات الوطنية لتشجيع الأدوار الفعالة للنساء والأطفال قبل وقوع الكوارث. وقد زاد عدد المنظمات التي أبلغت أمانة العقد عن أنشطتها على ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٩٤. وتصدى أكثر من ٧٠ اجتماعاً مائدة مستديرة ومؤتمراً في جميع أنحاء العالم لموضوع اليوم الدولي؛ وعُقد الكثير منها على صُعد رفيعة وأسفر عن نتائج ملموسة. وقد حقّكَتْ تُكِيبْ جديداً معنون "المعرفة بالكوارث الطبيعية" نجاحاً كبيراً، فقد أصدرت أمانة العقد وشركاء كثيرون حول العالم ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ نسخة بثمانى لغات. ولا تزال تلبية الطلبات بترجمة الكتب إلى خمس عشرة لغة محلية إضافية، وتلبية ٥٠ ٠٠٠ طلب لإصدار نسخ إضافية منه معلقة إلى أن يتوفّر تمويل إضافي.

٦١ - وقد تضمنت المنشورات الرئيسية الصادرة في عام ١٩٩٥ مجلة "أوقفوا الكوارث"، ورسالة العقد الإخبارية للأمريكتين التي تصدر في كوستاريكا بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وثلاثة تقارير عن حلقة عمل إفريقية إقليمية، ورسالة يوكوهاما، استراتيجية وخطة عمل المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية. وفي ١٩٩٦/١٩٩٥ عملت أمانة العقد على توزيع مواد لأكثر من ٧٠ مؤتمراً حول العالم وتمثيل العقد فيها.

٦٢ - وقد اختيرت مسألة "المدن المعرضة للخطر" موضوعاً لحملة العقد لعام ١٩٩٦ لتكمّل مؤتمر المؤئذ الثاني. وتشمل الحملة مسابقة ملصقات دولية ومؤتمراً لشبكة إنترنت، وإصداراً خاصاً لمجلة "أوقفوا الكوارث". كما تم أيضاً توزيع نشرات إعلامية وملصقات ومنشورات يقصد منها مساعدة البلدان والجانب الوطني والمجتمع المحلي على تحفيظ حملاتها الخاصة بها.

حاء - الصندوق الاستثماري للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

٦٣ - استجابة لطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥، قدم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/521) عن المهام الأساسية لأمانة العقد وتمويلها. وشكل التقرير الأساس لنداء التمويل الخاص الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بالنيابة عن العقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد أدمجت أيضاً البيانات المالية للتقرير في الاستراتيجية المالية العامة لإدارة الشؤون الإنسانية

التي قُدمت إلى أوساط المانحين خلال الربع الأول من عام ١٩٩٦، وتقدر الاحتياجات السنوية لأمانة العقد، الضرورية لتنفيذ مهامه الرئيسية بمبلغ ٤,٢ مليون دولار.

٦٤ - وقد واصل المانحون التقليديون للعقد الدولي دعمهم له خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان ذلك حاسماً لاستمرارية أمانة العقد. وقد وردت تبرعات من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومن لجنة الاتحادات الأوروبية. كما وردت تبرعات من لجنة التنسيق الاسترالية للعقد، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، تستفيد أمانة العقد من التبرعات العينية التي يقدمها خبير علمي أقدم وموظفو فني مبتدئ من اليابان.

٦٥ - ولم يسفر النداء عن أية التزامات مالية إضافية تتجاوز المانحين التقليديين. وتدعو أمانة العقد الدول الأعضاء الأخرى إلى تقديم الدعم.

طاء - الصلات الم oasisية وال التنفيذية

٦٦ - ورد في التقرير بشأن الكوارث الطبيعية والبيئية، بصيغته التي قُدم بها إلى لجنة الحد من الكوارث الطبيعية في دورتها الرابعة المعقدة في نيويورك في نيسان/أبريل ١٩٩٦، في سياق التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلي^(٢):

"إن التسليم التام بالترابط والروابط بين الحد من الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة هو شرط مسبق حاسم لتحقيق أي تقدم سواء على صعيد السياسة أو الصعيد التنفيذي. وإن أي فكرة مؤداتها أن إدارة الكوارث تقصر على التصرف في حالات كوارث محددة، ومن جانب القطاعات المتخصصة في المجتمع وحدها هي فكرة تضر بالهدف المتمثل في إنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات من الكوارث الطبيعية والبيئية. وهناك أيضا حاجة إلى تحاشي المفهوم الخاطئ لدى بعض صانعي القرارات والجمهور، وهو أن الكوارث بحكم التعريف مرادفة لحالات الطوارئ التي هي من صنع الإنسان أو الناشئة سياسيا. فالمخاطر الطبيعية والبيئية تشكل تهديدا بالغا للبلدان النامية والصناعية معا؛ والكوارث الطبيعية والبيئية تقتل الناس وتشوههم ويمكنها أن تهيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل للمجتمعات هزا شديدا. والمفاهيم والتدابير المتعلقة بالتصدي لهذه الأخطار جديرة بأقصى ما يمكن من الاهتمام".

٦٧ - ويمكن اقتباس هذا البيان بوصفه الموضوع الأساسي لإدماج الحد من الكوارث الطبيعية كمسألة شاملة في الأنشطة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أنه قد عَبَر عن هذه الفكرة بوضوح في إعلان الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ٦٥٠)، حيث

يهدف التعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك الحد من الكوارث الطبيعية، إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة والعدالة.

٦٨ - وقد نظر الفريق العامل المخصص المفتوح بباب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية في فوائد الحد من الكوارث الطبيعية أيضاً. ويحتوي الفرع ٧ عن "المسائل الإنسانية والتنمية" من الفصل الثاني من النص التجمعي عن خطة للتنمية على فرع ثانوي عن "الإذار المبكر، المنع، والتأهب والحد من الكوارث الطبيعية". ويلاحظ النص أن منع وقوع الكوارث والحد منها لهما أهمية بالغة لتخفيض الحاجة إلى الإغاثة في حالات الكوارث، ويدعو إلى إدماجهما في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة.

٦٩ - وبالنظر للمسائل المؤسسية والمتابعة فإن النص التجمعي المذكور أعلاه عن خطة للتنمية تذكر في فصلها الثالث "أن هنالك حاجة ملحة إلى توخي التكامل والترابط والاتساق في القيام على الصعيد الوطني ودون إقليمي وإقليمي والدولي بتنفيذ ومتابعة التوصيات والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات والاتفاقيات الهامة المتعلقة بالتنمية التي عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة". ويتبعين أن يولى تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما الاعتبار الواجب لهذا الالتزام إزاء اتباع نهج منسق. وينبغي أن يشمل ذلك اعتبار العقد ومشاركته في التقييم والاستعراض الشامل القادم لجدول أعمال القرن ٢١، المقرر إجراؤه أثناء دورة استثنائية للجمعية العامة تعقد في عام ١٩٩٧.

٧٠ - لقد كرس الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ مناقشته للتنمية في إفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات. ويلاحظ رئيس المجلس في تلخيصه للمناقشة أن إفريقيا واحدة من القارات المعروضة للكوارث الطبيعية التي تؤثر سلباً على الجهود الإنمائية. ويدرك أنه ينبغي البدء في برامج للتأهب للكوارث واتقادها وتخفيف حدتها وفقاً لاستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً وخطة عملها، لمساعدة إفريقيا على معالجة آثار الكوارث الطبيعية^(٣).

٧١ - ولقد نظر أيضاً في ضرورة وإمكانية التخفيف من آثار الكوارث كما وردت في مفاهيم وأهداف العقد بالنسبة لمسألة التحركات الجماعية للسكان سواء كلاجئين أو مشردين. وفي سياق الأنشطة التي نظمها، ضمن آخرين، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للمigration، اعترف بمسألة التخفيف من حدة الكوارث كوسيلة لتقليل التحركات الجماعية القسرية للسكان الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبيئية المفاجئة، وحالات الطوارئ المشابهة.

٧٢ - وفي سياق تحمل لجنة حقوق الإنسان، تعتبر الإجراءات الوقائية والسابقة للكوارث التي تنفذ في إطار العقد مساهمة في حماية حقوق الإنسان للأفراد والجماعات من خلال الحفاظ على أمن الحياة الإنسانية وكفالة الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والصحة. وفي هذا الصدد، لاحظ التقرير بشأن

حقوق الإنسان والبيئة المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين^(٤) العلاقة البارزة بين التخفيف من حدة الكوارث وقضايا حقوق الإنسان.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٣ - إن الهدف النهائي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية هو إنقاذ الأرواح وحماية الموارد المادية. ويتحقق هذا الهدف من خلال التخفيف من سرعة تأثير المجتمعات المعرضة للخطر. وهذا يستلزم وجود قاعدة صحيحة للتعاون الدولي في أنشطة التخفيف من حدة الكوارث لكفالة تحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وإن أكثر الاحتياجات الحرجية هي ما يلي:

- (أ) يجب أن يقبل مقررو السياسات بأن الحد من الكوارث هو استثمار يوظف لحماية الأصول الوطنية؛
- (ب) ينبغي أن تبذل الجهود المتوافرة من أجل تحويل المعرفة المتاحة إلى عمل؛
- (ج) ينبغي كفالة أن يتتوفر للكل الوصول المنصف إلى الحماية من الكوارث الطبيعية، في البلدان النامية والصناعية على حد سواء؛
- (د) ينبغي إنهاء الفجوة المتبقية بين التوقعات المتزايدة عن وجود دعم متعدد الأطراف للتخفيف من حدة الكوارث وبين الحقائق الراهنة؛
- (ه) يتبعن أن تترجم الاستراتيجيات الدولية للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية إلى دعم ملموس لتنمية القدرات الوطنية على حماية السكان في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها؛
- (و) يتبعن الإدماج الكامل لاستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما التي أقررت في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، في النهج المتضمن التباع إزاء تنفيذ خطط عمل جميع مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعقدة في الآونة الأخيرة؛
- (ز) ينبغي أن يتحول التزام المجتمع الدولي بإطار العمل الدولي للعقد، لفترة العقد، إلى دعم ملموس من خلال تقديم الموارد المالية والبشرية الكافية.
- ٧٤ - ومن الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات عاجلة. ومن الجوهرى بعد إقرار مفاهيم الحد من الكوارث، اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي بفعالية للمهام المتبقية. وتشمل ما يلي:

- (أ) يتمثل إطار العمل الدولي في تطوير خيارات الترتيبات المؤسسية المطلوبة بحلول عام ٢٠٠٠ بغية الحفاظ على تدابير منسقة وفعالة للتحفيض من حدة الكوارث فيما بعد العقد الدولي؛
- (ب) أن تقوم وكالات ومنظمات الأمم المتحدة بإدماج عملية الحد من الكوارث في التخطيط الوطني؛
- (ج) أن يطلب إلى لجنة التنمية المستدامة أن تنظر في الحد من الكوارث الطبيعية كمسألة شاملة في التقييم والاستعراض الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١؛
- (د) أن يسعى كل من لجان العقد الدولي الوطنية والشركاء الآخرين في إطار العمل الدولي إلى الحصول على مشاركة أكثر نشاطاً من القطاع الخاص في الحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك تعزيز الإمكانيات التجارية في مجالات البحث، والتطبيقات التقنية وتقديم السلع والخدمات؛
- (ه) أن تعمل أمانة العقد على تنسيق برنامج شامل ومتسبق لإدارة المعلومات ونشرها عن التحفيض من حدة الكوارث الطبيعية؛
- (و) أن يشارك جميع الشركاء في إطار العمل الدولي للعقد، ولا سيما الأوساط العلمية والتقنية، في شبكات مشتركة بين التخصصات ومتنوعة القطاعات؛
- (ز) أن تشرع الأمم المتحدة في عملية تحضيرية للحدث الختامي للعقد، بما في ذلك تقديم الموارد الضرورية بغية كفالة وضع استراتيجية شاملة للحد من الكوارث إلى ما بعد حلول القرن الحادي والعشرين، وذلك قبل عام ٢٠٠٠.
- ٧٥ - وكما أشير سابقاً في رسالة يوكوهاما^(٥)، فإن العقد يقف على مفترق طرق. ويمكن للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي أن يغيّراً مجرى الأحداث بتقليل معاناة الناس من الكوارث الطبيعية. والحاجة ماسة الآن إلى العمل على تنفيذ السياسات والأهداف المنصوص عليها في العقد الدولي.

الحواشي

.IDNDR/STC/1996/4 (١)

.٥٣، الفقرة E/CN.17/1996/20/Add.1 (٢)

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسين، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1) الفصل الثاني، الفقرة ٢٩.

.E/CN.4/1996/23 (٤)

.A/CONF.172/9 (٥)

— — — — —